نظام سعر الصرف الحر المدار في الجزائر ودوره في امتصاص الصدمات الخارجية في ظل سلسلة الصدمات المتوالية –دراسة حالة الجزائر-

The Managed Floating Exchange Rate System in Algeria and Its Role in Absorbing External Shocks: "The Case of Algeria"

بن يحي نسيمة [1]*

[1] **جامعة المدية (الجزائر)، مخبر الاقتصاد التطبيقي في التنمية، benyahia.nassima@univ-medea.dz**

تاريخ الاستلام: 2026/01/17 تاريخ القبول: 2026/04/04 تاريخ النشر: 2026/06/01

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور نظام سعر الصرف الحر المدار في الجزائر في مواجهة الصدمات الخارجية، لاسيما المرتبطة بانهيار أسعار النفط والأزمات الاقتصادية العالمية، وبالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. أظهرت النتائج أن هذا النظام ساهم نسبياً في التخفيف من آثار تلك الصدمات، غير أن فعاليته ظلت محدودة بفعل ضعف التنويع الاقتصادي واستمرار الاعتماد على المحروقات، مما يستدعي مرافقة هذا النظام بإصلاحات هيكلية تعزز تنويع القاعدة الإنتاجية ومرونة الاقتصاد الوطني

الكلمات المفتاحية: أنظمة سعر الصرف، سعر الصرف الحر المدار، الصدمات الخارجية، صدمة 2014، أزمة 2020.

تصنيف JEL: F31, F41, Q43

Abstract: This study aims to analyze the role of the managed floating exchange rate regime in Algeria in coping with external shocks, particularly those related to oil price collapses and global economic crises, using a descriptive-analytical approach. The findings show that this regime has relatively helped mitigate the effects of external shocks; however, its effectiveness remains limited due to weak economic diversification and continued reliance on hydrocarbons. Accordingly, the study recommends accompanying the exchange rate regime with deep structural reforms to diversify the productive base and enhance the resilience of the national economy.

Keywords: Exchange rate regimes, Managed Exchange Rate, External Shocks,The Shock 2014, The crisis 2020.

Jel Classification Codes: F31, F41, Q43

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

نظام سعر الصرف الحر المدار في الجزائر هو أحد الأنظمة الهجينة التي تجمع بين حرية السوق وتدخل السلطات النقدية عند الضرورة، والهدف من هذا النظام هو تحقيق التوازن بين استقرار الاقتصاد الكلي ومرونة سعر الصرف لمواجهة التقلبات الخارجية، يعاني الاقتصاد الجزائري من العديد من الصدمات الاقتصادية سواء على المستوى المحلي أو الخارجي، مما يؤثر بشكل ملموس على مختلف القطاعات الاقتصادية. يعود ذلك إلى التداخل المعقد بين المتغيرات الاقتصادية، فضلاً عن وجود قنوات فعّالة تربط الاقتصادات بين الدول.

تشير التطورات الاقتصادية الحالية إلى تصاعد تأثير الصدمات الخارجية على أغلب اقتصادات دول العالم، خاصة مع تزايد توجهها نحو التحرر الاقتصادي وانخراطها في النظام الاقتصادي العالمي. وفي ظل العولمة، لا يمكن لأي دولة، سواء كانت نامية أو متقدمة، أن تكون بمنأى عن تأثير تلك الصدمات، في وقت تكافح فيه العديد من الدول لإيجاد السبل لمواجهتها بشكل فعّال.

استنادًا إلى ما تم ذكره سابقًا، تتضح ملامح إشكالية البحث، والتي يمكن تلخيصها في صيغة السؤال الجوهري الآتي:

إلى أي مدى ساهم نظام سعر الصرف الحر المدار في الجزائر في التخفيف من آثار الصدمات الخارجية، خاصة تلك المرتبطة بتقلبات أسعار النفط؟

وللإجابة على الاشكالية الرئيسية ارتأينا وضع الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما المقصود بنظام سعر الصرف الحر المدار، وما هي أوجه اختلافه عن الأنظمة الأخرى؟
- ✓ ما هي مختلف أنظمة الصرف التي اعتمدتها الجزائر تاريخيا؟
- ✓ ما هو الدور النظري لسعر الصرف في امتصاص الصدمات الاقتصادية الخارجية.

فرضية الدراسة: نظام سعر الصرف الحر المدار في الجزائر يساهم في امتصاص الصدمات الخارجية من خلال توفير مرونة في تعديل قيمة الدينار، غير أنّ فعاليته تبقى مرتبطة بمدى تدخل السلطات النقدية وقدرة الاقتصاد الجزائري على التكيف مع التقلبات الخارجية، خاصة المرتبطة بأسعار النفط.

أهداف الدراسة:

- ✓ إبراز دور نظام سعر الصرف في امتصاص الصدمات الخارجية، خاصة تقلبات أسعار النفط؛
- ✓ تحليل تأثير الصدمات الخارجية على قيمة الدينار الجزائري؛
- ✓ تقييم قدرة الاقتصاد الجزائري على التكيف مع الصدمات الخارجية في ظل هذا النظام، مع آليات التخفيف منها.

منهج الدراسة: بالنظر إلى طبيعة الموضوع وإشكاليته، والمنهجية المعتمدة في دراسة المشكلة، قررنا تبني المنهج الوصفي التحليلي كأداة رئيسية لاستقصاء أساسيات الموضوع. اختيارنا لهذا المنهج جاء لأنه الأنسب لجمع وتلخيص البيانات والحقائق، مما يجعله الخيار الأكثر فعالية لهذا النوع من الدراسات بشكل عام، وأكثرها تلائما مع طبيعة موضوع بحثنا بشكل خاص.

أما بخصوص **هيكل الدراسة** فشمل المحاور التالية:

2. أنظمة أسعار الصرف (تصنيفاتها، مراحلها ومعاييرها)

1.2. مختلف تصنيفات أنظمة أسعار الصرف

يقصد بنظام الصرف الطريقة التي يتم من خلالها تحديد أسعار صرف العملات. (voisin, 1994, p. 80)أي أن أسس تحديد سعر صرف العملة مقابل العملات الأخرى تتحدد بناءً على طبيعة نظام الصرف الذي تعتمده الدولة. إذا كان النظام معتمدًا على سعر صرف ثابت، فإن الدولة تقوم بربط عملتها بعملة أجنبية أو سلة عملات معينة وتدخل السلطات النقدية لضمان استقرار السعر ضمن نطاق محدد. أما إذا كان النظام يعتمد على سعر صرف مرن فإن العملة تتغير قيمتها بناءً على قوى العرض والطلب في السوق. علاوة على ذلك، تلعب عوامل أخرى مثل مستوى التضخم، معدلات الفائدة، الاحتياطات النقدية وقوة الاقتصاد دورًا كبيرًا في تحديد قيمة العملة. (السلام، 2010، صفحة 123)

- ✓ **أنظمة أسعار الصرف الثابتة:** تعتمد على تحديد قيمة محددة وثابتة للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، وذلك بناءً على أساس نقدي أو مرجع معدني معين. ويتفرع عن هذا النظام أنواع مختلفة، مثل أنظمة أسعار الصرف ذات الثبات المطلق وأنظمة أسعار الصرف المرتبطة مع إمكانية التعديل. ويُدرج تحت هذا النظام أمثلة متعددة يمكن استعراضها. (Jeffrey, 1999, pp. 2-4)(اتحادات العملة، الدولرة، مجلس العملة، ترتيبات تقليدية أخرى من نوع الربط الثابت).
- ✓ **أنظمة أسعار الصرف الوسيطة (الربط الناعم):** لم تعد فرضية الخيارين الكاملين (التعويم التام أو الربط الجامد) تواكب المستجدات، حيث توجد أنظمة وساطة لسعر الصرف تجمع بين هاتين الحالتين. وفقاً لتصنيفات صندوق النقد الدولي، يتبع أكثر من نصف أعضائه أنظمة تقع بين التعويم الحر والربط الصارم. ومع ذلك، عند تحليل الأنظمة التي تُطبق فعلياً، عادةً ما يكشف الاقتصاديون أن نسبة أكبر من الدول تعتمد على تلك الأنظمة الوسيطة. وتشمل أشكال هذه الأنظمة عدة تصنيفات، مثل الربط بسلة من العملات، والنطاقات المستهدفة، وأسعار الصرف المثبتة ضمن حدود تقلب أفقية، وترتيبات التثبيت الزاحف، والهامش الزاحف.
- ✓ **أنظمة أسعار الصرف العائمة:** يُعتبر النظام عائماً أو حراً عندما تمتنع السلطة النقدية عن التدخل في سوق الصرف لدعم عملتها أو اتخاذ قرارات اقتصادية ترتكز على اعتبارات مرتبطة بسعر صرف

العملة.(الصادق، 1997، صفحة 50) ، يقوم نظام الصرف المرن على ترك تحديد أسعار الصرف بشكل كامل لقوى السوق، مستندًا إلى نفس القواعد التي تتحدد بها أسعار السلع وفق نظرية الثمن. ويُفرق الاقتصاديون في هذا السياق بين نوعين من التعويم: التعويم النظيف والتعويم غير النظيف.

2.2. مراحل تطور أنظمة سعر الصرف في الجزائر

شهد نظام سعر الصرف في الجزائر تطورات متعددة منذ الاستقلال وحتى يومنا هذا، ويمكن تلخيص أبرز محطاته في الجدول التالي:

جدول رقم (01): مراحل تطور أنظمة سعر الصرف في الجزائر

الفترة	النظام/السياسة السائدة	السمات الرئيسية
1964-1974	ربط ثابت مع الفرنك الفرنسي	الدينار محدد مقابل الفرنك، عملة مستقرة نوعا ما، لكن محدودية الخضوع لضغوط خارجية وقوة العملة مرتبطة بالسياسات الحكومية والتحكم في الاستيراد والتصدير
1974-1994	الربط الثابت إلى سلة عملات ثم نظام مرن مدور	بعد 1974 انتقلت الجزائر إلى تحديد سعر الصرف بناء على سلة من العملات (حوالي 16 عملة) في أوائل التسعينات، ظهرت ضغوط اقتصادية دفعت الحكومة لإصلاحات مالية، وضرورة مرونة أكبر في الصرف
1994	إدخال نظام الصرف المدار بشكل رسمي	في مارس وأفريل 1994 تم تخفيض قيمة الدينار عدة مرات، ثم في أكتوبر تم تأسيس جلسات تثبيت يومية لسعر الصرف من خلال مزادات بين البنوك التجارية والسلطات، مع فتح سوق صرف بين البنوك التجارية
1995-2010-2016	استمرار الصرف المدار مع تدخل الدولة	الريع من الصادرات يسلم للبنك المركزي، الذي يبيع العملة الصعبة للتدخل عند الحاجة لتقليل التذبذب، الحدود على التحويلات، السيطرة على استيراد بعض السلع
2016	تشدد أكبر في سياسة التحكم بالعملة/ قيود على الصرف	الجزائر وضعت سياسات للتحكم أكثر في صرف الدولار واليورو، تحديد الحصص للمواطنين، فرض قيود على التصدير والاستيراد وغيرها من التدابير

2022-2025	ازدياد فجوة بين السعر الرسمي والسعر في السوق الموازية+خطوات نحو مزيد من المرونة	ارتفع السعر الرسمي للدولار مقابل الدينار تدريجيا، لكن السوق الموازية تظهر سعرا أعلى بكثير، الفجوة توسعت بشدة، الحكومة تعلن عن نيتها زيادة مرونة الصرف، رفع مخصصات السفر بالعملات الأجنبية (مثلا 750 يورو) وتخفيض بعض القيود

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- *Reinhart-Rogoff 2017. /*(Fund., 2025)/ (https://www.indexmundi.com/algeria, s.d.)

3.2. تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2000-2024

لتحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري يمكن عرض الجدول التالي:

جدول رقم (02): تطور سعر صرف الدينار الجزائري للفترة 2000-2024

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
سعر صرف الدينار مقابل الدولار	75.31	77.26	79.68	77.37	72.06	73.36	72.64	66.82	71.18
سعر صرف الدينار مقابل الأورو	69.43	69.2	75.34	87.47	89.64	91.30	91.24	94.99	95.86
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
سعر صرف الدينار مقابل الدولار	72.64	74.4	72.85	77.55	79.38	80.56	93.24	109.46	115.24
سعر صرف الدينار مقابل الأورو	101.29	99.19	102.61	102.16	105.43	106.30	105	121.17	125.32
السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024		
سعر صرف الدينار مقابل الدولار	114.07	119.16	137.22	138.84	137.22	134.27	135.65		
سعر صرف الدينار مقابل الأورو	140.18	133.63	146.01	157.00	146.01	148.57	141.23		

المصدر: (الجزائر، النشرات الاحصائية الثلاثية، رقم 01 سبتمبر 2007، رقم 13 ماي 2011، رقم 30 جوان 2015، رقم 42 جوان 2018) / (الجزائر، الثلاثي الرابع 2024، صفحة 19)

من الجدول أعلاه يمكن ملاحظة عدة تغيرات في سعر صرف الدينار يمكن ذكرها في النقاط التالية:

- ✓ خلال الفترة الممتدة بين عامي 2000 و2002، شهد الدينار الجزائري انخفاضًا في قيمته بمعدلات مستقرة، متماشياً مع تراجع قيمة الدولار أمام اليورو. ويعود السبب الرئيسي لهذا الانخفاض إلى تداعيات أحداث 11 سبتمبر 2001 التي شهدت انهيار برجي التجارة العالمية. خلال هذه الفترة، انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار من 75.31 ديناراً في عام 2000 إلى 79.68 ديناراً في عام 2002، كما انخفضت قيمته مقابل اليورو من 69.43 ديناراً في عام 2000 إلى 75.34 ديناراً في عام 2002.
- ✓ في الفترة الممتدة من2003-2004 شهدت أسعار البترول تحسنا كبير، فانتقلت من 54.6 دولار للبرميل سنة 2003 الى 67.3 دولار للبرميل سنة2004 ، هذا أدى إلى زيادة حجم الصادرات البترولية الجزائرية، وبتالي ارتفعت قيمة الدينار مقابل الدولار من 77.37 دج سنة 2003 إلى 72.06 دج سنة2004 .
- ✓ شهد الدينار الجزائري ارتفاعاً في قيمته مقابل الدولار خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2007، مدعوماً بزيادة الصادرات البترولية. وعلى النقيض، سجلت قيمته مقابل اليورو انخفاضاً، حيث بلغت 94.99 ديناراً جزائرياً في عام 2007 مقارنة بـ91.3 ديناراً جزائرياً في عام 2005.
- ✓ في عام 2008، تأثرت قيمة الدينار بشكل ملحوظ جراء الأزمة المالية العالمية التي أحدثت تقلبات حادة في أسواق النفط. ففي ذلك العام، قفزت أسعار النفط الخام إلى 150 دولاراً للبرميل لتتراجع لاحقاً إلى 40 دولاراً بحلول نفس العام. وكما حدث مع عملات أخرى حول العالم، انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار، حيث تراجعت من 66.82 ديناراً جزائرياً في عام 2007 إلى 74.4 ديناراً جزائرياً بحلول عام 2010أدى تحسن قيمة الدولار الأمريكي مقابل الأورو إلى تراجع قيمة العملات التي تتبع نظم تعويم مدار مقابل الدولار مثل ما حدث للجزائر سنة 2009 و 2010 على التوالي للحفاظ على ثبات أسعار صادراتها وارداتها.
- ✓ وفي الفترة 2010-2014 يمكن ملاحظة تدهور قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو بسبب الركود في قطاع المحروقات الذي كانت من أسبابه أزمة منطقة اليو (لقليطي، 2017، الصفحات 133-134) رو.
- ✓ في الفترة 2014-2020 مع تراجع أسعار النفط في هذه الفترة شهد الدينار الجزائري تدهورا كبيرا مقارنة بالدولار الأمريكي واليورو، وحاولت الحكومة تدعيم العملة لكن تسببت الاجراءات في التضخم .
- ✓ في سنة 2023 الدينار الجزائري سجل تذبذبات نتيجة لعدة عوامل مثل سعر النفط، السياسات النقدية والضغوط الاقتصادية الداخلية، كما أن الحكومة الجزائرية حاولت تقليص الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي.

وعليه يمكن القول أنّ تدهور قيمة الدينار ظاهرة عرفتها الجزائر منذ الثمانينات ويعزى ذلك إلى:

- **أسعار النفط:** بما أنّ الجزائر تعتمد بشكل رئيسي على صادرات النفط والغاز، فإن أي تقلبات في هذه الأسعار تؤثر بشكل مباشر على قيمة الدينار؛
- **السياسات الاقتصادية والنقدية:** إنّ محاولات الحكومة للحد من التضخم وضبط الأسعار غالبا ما تكون لها تأثيرات غير مباشرة على الدينار؛
- **التغيرات في الاحتياطات الأجنبية:** تقليص أو زيادة الاحتياطات من العملات الأجنبية يؤثر على الثقة في الدينار؛
- **التضخم:** تراجع الدينار يعزز من التضخم المحلي، مما يؤدي إلى زيادة الأسعار على السلع والخدمات، مما يؤثر على قدرة المواطنين الشرائية؛
- **الضغط على البنك المركزي**: قد يحتاج البنك المركزي الجزائري إلى التدخل في السوق لبيع أو شراء العملات الأجنبية لتثبيت سعر صرف الدينار، مما يؤدي إلى تقليص احتياطات العملات الأجنبية.

4.2. المعايير التي تحكم اختيار نظام سعر الصرف

- ✓ الحجم النسبي وتكامل التجارة: تميل الدول الصغيرة إلى تفضيل الارتباط النقدي مع دولة أكبر نسبيًا، خاصة إذا كانت هناك علاقة تجارية واسعة النطاق مع تلك الدولة؛
- ✓ مرونة هياكل الاقتصاد؛
- ✓ القدرة على التكيف مع الصدمات، سواء كانت صدمات اسمية أو حقيقية؛
- ✓ تنوع هيكل الإنتاج أو الصادرات؛
- ✓ التركز الجغرافي للتجارة؛
- ✓ مستوى التطور الاقتصادي والمالي؛
- ✓ استقرار ومصداقية العملة المستخدمة كركيزة (اضاءات مالية، 2011، صفحة 3).

3. الصدمات الخارجية مفهومها، أنواعها ومصادرها

1.3. مفهوم الصدمات الخارجية

ظاهرة الصدمات الخارجية تتميز بتعدد أبعادها وتشابك جوانبها، حيث تثير العديد من التساؤلات النظرية والتطبيقية. ومن الجدير بالذكر أنه لا يوجد تعريف ثابت أو مفهوم موحد لها بين الاقتصاديين، إذ تختلف وجهات النظر بشأنها تبعًا للغرض المقصود والنمط الذي تظهر فيه. وفيما يلي يمكن تلخيص بعض من هذه التعريفات.

- ✓ **الصدمات الخارجية هي:"** الأحداث الخارجية تمثل عوامل خارجة عن السيطرة، وتؤثر بشكل كبير على مستوى دخل الدولة. بالنسبة للبلدان النامية، غالبًا ما تنجم الصدمات الخارجية عن فترات

الانكماش الاقتصادي في الدول المتقدمة، مما يؤدي إلى انخفاض كبير في الطلب العالمي. وتتفاوت تأثيرات هذه الصدمات بدرجة ملحوظة بين المناطق المختلفة وحتى بين الدول الفردية، وذلك بحسب طبيعة التخصص في الصادرات لكل بلد. (والتنمية، 2013، صفحة 8)".

- ✓ **الصدمات الخارجية هي:**" الأحداث الطارئة التي تتسم بالتغير الحاد والمفاجئ والتي تواجهها الدولة تتطلب استجابة سريعة ومرونة في التكيف، بهدف الاستفادة من إيجابياتها إن وجدت أو تقليل الآثار السلبية المترتبة عليها قدر الإمكان. (البدوي، 2010-2009، صفحة 141)".

كتعريف شامل للصدمات الخارجية، يمكن وصفها بأنها :"عقبات تنشأ خارجياً، تؤثر على مستويات متعددة سواء على الصعيد الجزئي أو الكلي، مع تفاوت في شدتها حسب الزمان والمكان".

2.3. أنواع الصدمات الخارجية

يمكن تصنيف هذه الصدمات إلى العناصر التالية:

- ✓ **صدمات الصادرات:** تنشأ صدمات سوق السلع من تقلبات الصادرات والواردات، وتتأثر بشكل خاص بالدورات الاقتصادية والنشاط في الدول الصناعية الكبرى المستوردة للسلع الأولية من الدول النامية. كما قد تنتج هذه الصدمات عن سياسات الحماية ودخول بدائل جديدة للسلع، مما يؤثر على حجم الصادرات وأسعارها.
- ✓ **صدمات الواردات:** العديد من الدول النامية تتميز بحساسيتها الكبيرة تجاه عنصر الواردات، حيث يرتبط معدل نمو ناتجها المحلي ومستوى معيشة سكانها بشكل كبير بقدرتها على الاستيراد. تعتمد هذه الدول غالبًا على استيراد المواد الغذائية، المعدات، المواد الصناعية الوسيطة، والوقود مثل البترول وغيرها. وعليه، فإن أي زيادة في أسعار هذه السلع لأي سبب كان قد يؤدي إلى حدوث صدمات اقتصادية تؤثر على الاقتصاد المحلي نتيجة الاعتماد الكبير على الواردات.
- ✓ **صدمات معدل التبادل الدولي:** غالباً ما تؤدي الصدمات التي تصيب الصادرات والواردات إلى تغيرات في معدل التبادل الدولي (النسبة بين متوسط أسعار الصادرات ومتوسط أسعار الواردات) بطريقة غير مواتية بالنسبة لمعظم الدول النامية. ونتيجة لذلك، تجد هذه الدول نفسها أمام خيارات محدودة للتعامل مع هذا الوضع، إما بزيادة حجم الصادرات، أو بخفض حجم الواردات، أو باللجوء إلى الاقتراض الخارجي، مما قد يعرضها لمخاطر واضطرابات في سوق رأس المال.
- ✓ **صدمات أسعار البترول:** يشير مصطلح صدمة البترول إلى الارتفاع الحاد والمفاجئ في أسعار النفط الذي حدث إثر اندلاع حرب أكتوبر 1973 واستمر حتى يناير من العام التالي. خلال تلك الفترة، شهدت أسعار النفط التي تصدّرها الدول المنتجة إلى الدول الصناعية المتقدمة زيادة كبيرة بلغت أضعاف الأسعار السابقة، حيث قفز سعر برميل النفط من 2.5 دولار إلى 21 دولارًا. (البدوي، 2010-2009، الصفحات 144-145).ومن خصائصها نذكر (Nouriel Roubini, Augest 2004, p. 5):

- **حجم الصدمة:** يتم قياسه عبر نماذج الاقتصاد القياسي ويُعبّر عنه بالنسبة المئوية.
- **فترة الصدمة**: تختلف مدتها وفقًا لحدة الصدمة؛ فكلما زادت حدتها، أصبح التعامل معها أكثر صعوبة، مما يفرض قيودًا زمنية ضيقة على متخذي القرار للتصرف بفعالية.
- **درجة اعتماد الاقتصاد على النفط والطاقة**: كلما كان الاعتماد على قطاع المحروقات أكبر، زادت حدة تأثير الصدمة على الاقتصاد بشكل عام.
- **استجابة السياسة النقدية والمالية:** يجب على السلطات النقدية اتخاذ تدخلات سريعة عبر إجراءات مناسبة للتخفيف من أثر الصدمة ومنع انتقال تداعياتها إلى القطاعات الأخرى.

✓ **صدمات سوق رأس المال**: تعتمد صدمات سوق رأس المال على تكلفة الاقتراض، معدلات التضخم، وشروط القروض، خصوصًا للدول النامية التي تستدين بالدولار، مما يجعلها حساسة لتغيرات أسعار الفائدة العالمية. ارتفاع الفائدة يزيد تكلفة الاقتراض ويشكل صدمة اقتصادية، ويستلزم التكيف عبر زيادة الصادرات، خفض الإنفاق، أو اللجوء إلى المزيد من الاقتراض الخارجي

✓ **صدمات سعر الصرف:** تؤثر صدمات سعر الصرف بشكل كبير على أسعار الصادرات والواردات في الدول النامية، حسب العملة المستخدمة في التسعير. فعلى سبيل المثال، ارتفاع الدولار يقلل أسعار الواردات بالدولار لكنه يزيدها بالعملات الأخرى، مما يؤدي غالبًا إلى تأثير سلبي على معدلات التبادل التجاري للدول النامية. (البدوي، 2010-2009، صفحة 146).

3.3. مصادر الصدمات الخارجية

وفقًا لتحليل "مندل فلمنج"، يعتمد اختيار نظام سعر الصرف الثابت أو المرن على نوع الصدمات الاقتصادية ودرجة انفتاح الاقتصاد وحركة رؤوس الأموال. في الاقتصادات المفتوحة، يتيح النظام المرن التكيف مع الصدمات الحقيقية مثل تقلبات الطلب على الصادرات، بينما يوفر النظام الثابت أدوات للتعامل مع الصدمات الاسمية عبر تعديل الكميات والاحتياطيات. مع ذلك، يظل تحديد النظام الأمثل صعبًا بسبب صعوبة التمييز بين مصادر الصدمات وتداخل التشوهات المحلية والخارجية، مما يعقد قدرة السلطات النقدية على اتخاذ القرار بدقة. (سعيدي، 2003، الصفحات 65-66).

4. انعكاسات الصدمات الخارجية على الاقتصاد الجزائري وإشكالية تحديد سعر الصرف

1.4. الصدمات الخارجية التي مست الاقتصاد الجزائري

1.1.4. الصدمة النفطية 2014

✓ **مفهوم الصدمة النفطية هي**: أن تشهد أسعار النفط تقلبات حادة نحو الارتفاع، مدفوعة بعوامل مضاربية ناجمة عن الأرباح الكبيرة التي حققها المستثمرون في تداول العقود الآجلة للمواد الأولية. (Amenc, 2008, p. 6).

✓ **أسباب الصدمة النفطية 2014**

توجد عدة عوامل تؤثر على تقلبات أسعار النفط، منها العوامل الاقتصادية مثل قوى العرض والطلب، والعوامل المالية، والعوامل القانونية، إضافة إلى العوامل السياسية. إلى جانب ذلك، هناك أسباب أخرى يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **الأسباب الاقتصادية:** يعتمد استقرار سوق النفط العالمي على التوازن بين العرض والطلب، إلى جانب المخزون العالمي من النفط، نظرًا لكون النفط سلعة استراتيجية تلعب دورًا حيويًا في دفع عجلة النمو الاقتصادي. ويتأثر كل من العرض والطلب العالميين بمجموعة من العوامل التي تُعد ذات أهمية كبيرة في هذا السياق:

الطلب والعرض على النفط: التغير في الطلب بمعدلات تتجاوز التغير في العرض، أو بطء نمو المعروض النفطي مقارنة بنمو الطلب، يُعد العامل الأبرز في تفسير التقلبات التي تشهدها أسعار السوق النفطية (الزائدي، 2009/01/20، الصفحات 17-18). ونوضح ذلك في الجدول رقم 03

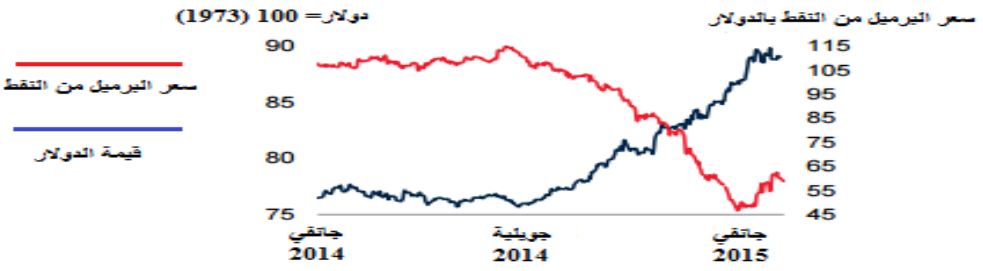
جدول رقم (03): تقديرات الطلب والعرض العالمي على النفط وبعض النفوط الغير تقليدية والسوائل الأخرى (2014-2030) **الوحدة: مليون برميل يوميا**

البيان	2014	2015	2020	2025	2030
إجمالي الطلب العالمي على النفط وسوائل الإنتاج الأخرى	91.3	92.5	98.4	102.9	108.8
إجمالي العرض العالمي من النفط	78.3	78.6	82.2	85.2	89.8
النفط الخام الأحفوري	73.4	73.0	74.7	76.9	80.6
نفط السجيل Shale Oil	4.9	5.6	7.5	8.3	9.2
نفط الكيروجين Oil Shale	0.007	0.007	0.007	0.007	0.007
إمداد العالم من سوائل الغاز الطبيعي	9.5	9.9	11.3	11.9	12.4
إمداد العالم من السوائل الأخرى	4.3	4.4	4.9	5.8	6.6
الفائض/العجز دون إضافة إمدادات الطاقة الأخرى	-13.0	-13.9	-16.2	-17.7	-19.1
الفائض/العجز بعد إضافة إمدادات الطاقة الأخرى	0.8	0.4	0.0	0.0	0.0
إجمالي إمداد النفط الخام الأحفوري من أوبك	30.1	30.3	31.9	33.5	36.6
إجمالي إمداد النفط الخام من خارج أوبك	48.2	48.3	50.3	51.7	53.2

المصدر: (حسن، جويلية 2015، صفحة 10).

- **الأسباب المالية:** تتعلق هذه النقطة بأحوال السوق المالية ومدى توفر التسهيلات المالية التي يمكن للمنتجين الاستفادة منها. على سبيل المثال، يعد سعر العائد على رأس المال عاملاً مؤثرًا، فعندما ينخفض هذا السعر، تزداد فرص الاستثمار في إنتاج النفط. زيادة الاستثمار تؤدي إلى ارتفاع حجم العرض الكلي للنفط بينما يبقى الطلب ثابتًا أو ينخفض في بعض الأحيان، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار النفط.
- **الأسباب القانونية:** تتمثل الأسباب القانونية في اعتماد تشريعات وأنظمة ضريبية محفزة لقطاع النفط تشجع الشركات على تكثيف الاستكشاف وزيادة الاحتياطات. كما أن توسيع منح تراخيص التنقيب يرفع حجم العرض النفطي، مما يسهم في الضغط على الأسعار نحو الانخفاض. (الخولي، 1992، الصفحات 138-139).
- **تزايد إنتاج النفط الصخري:** أدى التقدم في تقنيات إنتاج النفط الصخري إلى تحول الولايات المتحدة من مستورد رئيسي للنفط إلى أحد أكبر المنتجين عالميًا، منافسةً السعودية وروسيا. وساهم ذلك في إحلال النفط المحلي محل الواردات واستعادة مستويات إنتاج مرتفعة. كما نتج عن هذا التحول تراجع الاعتماد على النفط المستورد وظهور فائض في الطاقة الإنتاجية لدى الدول المصدّرة للنفط.
- **ارتفاع قيمة الدولار:** ارتفاع قيمة الدولار يجعل السلع المسعَّرة بالدولار، مثل النفط، أغلى للدول الأخرى وأقل تكلفة داخل الولايات المتحدة، ما يقلل الطلب العالمي عليها ويضغط على أسعارها نحو الانخفاض، كما حدث في 2014 مع انخفاض سعر النفط نتيجة قوة الدولار (اتحاد مصارف، 2015، الصفحات 8-9)..

شكل رقم (01): العلاقة العكسية بين ارتفاع قيمة الدولار وانخفاض سعر النفط



Source : (All, 2015, p. 12)

✓ **آثار الصدمة النفطية 2014 على بعض المتغيرات الاقتصادية**

بسبب الاعتماد الكبير للاقتصاد الوطني على قطاع النفط، تُعد الجزائر واحدة من أكثر الدول تأثرًا بتقلبات هذا القطاع وانعكاساته على اقتصادها. وقد نتج عن انهيار أسعار النفط تداعيات ملحوظة على مختلف الجوانب. ويمكن التعمق في فهم ذلك من خلال المؤشرات التالية.

- **الأثر على معدل التضخم:** تؤثر تقلبات أسعار النفط على النشاط الاقتصادي عبر زيادة تكاليف الإنتاج وارتفاع حالة عدم اليقين الاستثمارية، كما تؤدي إلى ضغوط تضخمية عالمية. في الدول المستوردة، ينعكس ذلك على ارتفاع الأسعار المحلية، بينما تواجه الدول المصدرة تحديًا في الحفاظ على القيمة الحقيقية لإيراداتها النفطية. ويمكن توضيح ذلك في الجدول أدناه:

جدول رقم (04): تطور معدلات التضخم للفترة (2000-2024) **الوحدة:%**

السنوات	متوسط 2000-2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل التضخم	3.8	3.3	2.9	4.8	5.9	5.59	4.27
السنوات	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**	**2023**	**2024**	
معدل التضخم	1.95	3.52	8.48	9.29	7.84	2.98	

المصدر: (الصادرات، كتوبر-ديسمبر 2016،، صفحة 12)/ (السنوية، 2018-2024)

من خلال الجدول أعلاه نشهد تذبذبًا واضحًا في معدلات التضخم عبر الفترات الزمنية المختلفة. خلال الفترة بين 2000 و2012، بلغ متوسط معدل التضخم 3.8%. ويمكن تفسير هذا التذبذب بارتفاع معدلات التضخم المستورد الناتج عن الأزمة المالية العالمية، بالإضافة إلى الانخفاض في أسعار النفط الذي رافق صدمة النفط عام 2008. لاحقًا، شهدت معدلات التضخم انخفاضًا في عامي 2013 و2014، لتعاود الارتفاع مجددًا في عام 2015 متأثرة بالصدمة النفطية الأخيرة التي أدت إلى تأثير واضح على العديد من المتغيرات الاقتصادية. من 2015 إلى 2018، كان التضخم في الجزائر معتدلًا بين 4,8% و4,27% نتيجة استقرار أسعار المواد الأساسية نسبياً ودعم الدولة للسلع الاستهلاكية. أما بين 2019 و2022 فارتفع التضخم بشكل حاد، ليصل إلى 9.29% بسبب انخفاض أسعار النفط، ضعف العملة الوطنية، وزيادة تكاليف الاستيراد، قبل أن ينخفض تدريجيًا إلى 2.98% في 2024 نتيجة استقرار أسعار الصرف، تحسن الموارد المالية للدولة، والسيطرة على السوق المحلي.

- **الأثر على معدل البطالة:** نظرًا للأهمية الكبيرة التي تمثلها أسعار البترول في تحديد حجم الإيرادات العامة للدولة، يمكن استنتاج أن ارتفاع أسعار البترول يؤدي إلى زيادة إيرادات الميزانية، مما يحفز الدولة على

تعزيز الاستثمارات العمومية. ويُشير ذلك إلى الدور المحوري الذي لعبته الطفرة البترولية منذ عام 2000 في صياغة وإطلاق برنامجي الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي. وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (05): تطور معدلات البطالة للفترة (2000-2024) **الوحدة:%**

السنوات	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**
معدل البطالة	28.29	27.3	27.3	23.7	17.7	15.3	12.6	13.8	11.3
السنوات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
معدل البطالة	10.2	10	10	11	9.8	10.6	11.2	11.7	11.8
السنوات	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**	**2023**	**2024**		
معدل البطالة	11.7	11.4	14.06	13.63	12.35	11.70	11.43		

المصدر: (الصادرات، كتوبر-ديسمبر 2016،، صفحة 12)/ (السنوية، 2018-2024)

شهد الاقتصاد الجزائري منذ مطلع العام 2000 تحسنًا ملحوظًا انعكس على العديد من المؤشرات، خاصةً في سوق العمل، حيث انخفضت معدلات البطالة من 28.29% في عام 2000 إلى 10.6% في عام 2014. يعود هذا الانخفاض إلى التحسن الملحوظ في أسعار البترول وتطور الأوضاع الأمنية والاقتصادية للبلاد، بجانب تطبيق برامج وسياسات متنوعة أسهمت في توفير فرص العمل والتخفيف من مشكلة البطالة. ومع ذلك، شهدت معدلات البطالة ارتفاعًا خلال السنوات الأخيرة نتيجة للصدمة البترولية التي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الجزائري، من 2015 إلى 2018، ظل معدل البطالة في الجزائر مستقرًا نسبيًا حول 11–11.7% نتيجة تحسن فرص العمل جزئيًا في القطاع العام والاستثمارات الحكومية. ثم ارتفع من 2019 إلى 2021 ليصل إلى 13,63% بسبب تباطؤ الاقتصاد، انخفاض أسعار النفط، وتأثير جائحة كورونا على النشاط الاقتصادي. بعد ذلك بدأ الانخفاض التدريجي إلى 11.43% في 2024 نتيجة تحسن النشاط الاقتصادي ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لخلق فرص عمل جديدة.

- **الأثر على النمو الاقتصادي:** تعتمد الدول النفطية في نموها الاقتصادي بشكل كبير على أداء قطاع المحروقات، إذ يسهم النفط بجزء كبير من الناتج المحلي الإجمالي، ما يجعل تقلبات أسعاره وإنتاجه عاملًا رئيسيًا مؤثرًا في معدلات النمو الاقتصادي لهذه الدول.

جدول رقم (06): تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة (1980-2017) الوحدة:%

السنوات	متوسط 2000-2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدل النمو	3.7	2.8	3.8	3.9	3.6	1.3	1.2
السنوات	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**	**2023**	**2024**	
معدل النمو	1.0	5-	3.8	3.6	4,1	3.6	

المصدر: (الصادرات، كتوبر-ديسمبر 2016،، صفحة 12)/ (السنوية، 2018-2024)

يتضح من خلال الجدول أننا حققنا معدلات نمو إيجابية تُعزى بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، مما ساهم بشكل ملحوظ في تحسين أداء الاقتصاد الجزائري. بالإضافة إلى ذلك، بدأت الجزائر منذ عام 2001 في تبني سياسة مالية توسعية من خلال إطلاق برامج استثمارات عمومية تمتد خلال الفترة من 2001 إلى 2014، إلى جانب المخطط الخماسي الممتد بين 2015 و2019. تهدف هذه البرامج والمخططات إلى تحقيق نمو قوي ومستدام للناتج المحلي الإجمالي، خلال فترة 2020–2021، شهد الاقتصاد الجزائري تراجعًا حادًا في النمو إلى -5% في 2020 بسبب انخفاض أسعار النفط وجائحة كورونا التي أثرت على النشاط الاقتصادي المحلي والخارجي. في 2021 تعافى الاقتصاد جزئيًا ليصل النمو إلى 3.8% نتيجة رفع القيود الاقتصادية، تحسن الإنتاج النفطي، ودعم الحكومة للاستثمارات والمشاريع الاقتصادية لتعويض الخسائر السابقة.

- **الأثر على الميزانية العامة:** ترتبط الميزانية العامة للدولة بشكل وثيق بأسعار النفط، حيث تؤثر تقلبات هذه الأسعار في الأسواق الدولية بشكل مباشر على حجم الإيرادات. وباعتبار الجزائر تعتمد بشكل كبير على العائدات الناتجة عن الجباية البترولية لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، فإن أي تغير في أسعار النفط ينعكس مباشرة على وضع الميزانية العامة. لتوضيح هذه العلاقة، يمكن ذكر التحليل التالي: شهدت الجزائر انتعاشًا اقتصاديًا واضحًا بدءًا من عام 2001، وذلك بالتزامن مع ارتفاع أسعار النفط عالميًا. سجلت إيرادات الجباية البترولية أول زيادة ملحوظة في عام 2006، حيث بلغت 2714 مليار دينار بسبب الارتفاع المستمر في أسعار النفط. ومع بداية عام 2008، لوحظ انخفاض هذه الإيرادات إلى 1715.40 مليار دينار نتيجة تأثير الأزمة العالمية على النشاط الاقتصادي في الدول. لاحقًا، عاد الاقتصاد الجزائري للانتعاش بدءًا من عام 2010 واستمر بذلك حتى عام 2014.

أما من جانب النفقات، فقد شهدت زيادة مستمرة منذ عام 2001، نتيجة إطلاق الجزائر لعدد من البرامج الاقتصادية للفترة الممتدة بين 2001 و2019، مدفوعة بزيادة القدرة التمويلية المتاحة بسبب ارتفاع أسعار النفط. إلا أن الوضع تغير ابتداءً من عام 2008، حيث ظهرت فجوة أو عجز بسبب ارتفاع النفقات

العامة بوتيرة تفوق الإيرادات، وهو الأمر الناتج عن الانخفاض الكبير في إيرادات الجباية البترولية بفعل تراجع أسعار النفط

- **الأثر على الميزان التجاري:** تلعب التقلبات التي شهدتها أسعار النفط دورًا مهمًا في التأثير على ميزان المدفوعات بشكل عام، وعلى الميزان التجاري بشكل خاص. فقد ساهمت هذه التقلبات بشكل كبير في توفير العملات الأجنبية للدولة، مما مكنها من تلبية احتياجاتها من الأسواق الخارجية. ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية دراسة الانعكاسات الرئيسية التي ترتبت على تغيرات أسعار النفط وتأثيرها المباشر على مكونات الميزان التجاري.

يُعد رصيد الميزان التجاري مؤشرًا مهمًا لصحة الاقتصاد بشكل عام، وعند النظر إلى رصيد الميزان التجاري للجزائر نلاحظ أنه كان في معظم الأحيان متزايدًا، وذلك يعود بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسعار النفط. شهد الفائض أعلى مستوياته في عام 2008 حيث بلغ 2622.06 مليار دينار. ومع ذلك، تعرض هذا الفائض لانخفاض ملحوظ في عام 2009 وصولًا إلى 528.78 مليار دينار، نتيجة للأزمة المالية العالمية لعام 2008 وزيادة حجم الواردات. في السنوات الأخيرة، سجل الميزان التجاري عجزًا متأثرًا بشكل أساسي بتراجع صادرات المحروقات، مما يعكس هشاشة هذا الميزان واعتماده الكبير على صادرات المحروقات التي تتراجع من حيث الكميات، في ظل استمرار ارتفاع حصيلة الواردات لمزيد من التفاصيل، يُرجى مراجعة المصادر ذات الصلة. (يحي، 2018-2019، الصفحات 89-92).

الصدمة النفطية لعام 2014 تسببت في ضغط كبير على ميزانية الدولة واحتياطي العملة الصعبة، مما دفع السلطات إلى خفض قيمة الدينار تدريجيا في إطار نظام سعر الصرف الحر المدار، بهدف امتصاص آثار الصدمة وتخفيف الاختلالات الخارجية، إلا أنّ هذا التعديل صاحبه آثار تضخمية واضحة أثرت على الاقتصاد والمجتمع.

2.1.4. أزمة 2020 بسبب جائحة كورونا

مع استمرار انخفاض أسعار النفط، واجه الاقتصاد الجزائري أزمة اقتصادية حادة تفاقمت بفعل انتشار فيروس كورونا، الذي يمثل صدمة خطيرة تؤثر بشكل مباشر على المورد البشري. هذا الوضع أربك الحكومات وأثار حالة من القلق وعدم اليقين في مواجهة هذا الفيروس، حيث لم تقتصر آثاره على الجانب الصحي فقط، بل طالت الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، مما ألقى بظلاله الثقيلة على الاقتصاد الجزائري. وقد أسفرت هذه التداعيات عن انتقال العديد من المؤشرات الاقتصادية من حالة التوازن أو الفائض إلى حالة العجز.

قنوات تأثير فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي والاقتصاد المحلي: مع استمرار انتشار فيروس كورونا المستجد، لا يزال يترك آثارًا عميقة على الاقتصاد العالمي. فقد شل حركة الإنتاج والنقل الجوي في العديد من الدول، وأدى إلى ضعف الطلب العالمي، وعزل دول بأكملها في الحجر الصحي. كما أحدث تأثيرًا كبيرًا على قطاعات مختلفة مثل المالية، الطيران، النقل، السياحة، والضيافة، مما تسبب في خسائر جسيمة. هذه الأزمة تسببت في صدمة اقتصادية ملموسة، حيث تعطلت أسواق العمل وعمليات الاستيراد والتصدير على المستوى العالمي. فيما يلي نستعرض أبرز القنوات التي أثرت من خلالها هذه الجائحة على الاقتصاد.

- **على الصعيد الاقتصادي العالمي، يؤثر الفيروس من خلال القنوات التالية:**

- **التجارة:** تسبب فيروس كورونا في تعطيل الإنتاج، وأدى إلى انخفاض الطلب العالمي، بما في ذلك الطلب على الطاقة.
- **الترابط المالي**: أثر فيروس كورونا بشكل مادي ومعنوي على الأسواق المالية العالمية، حيث شهدت تراجعاً حاداً وأسوأ أداء منذ الأزمة المالية العالمية عام 2008. ونتيجة لذلك، أرسل إشارات سلبية إلى الأسواق المالية تعكس مخاوف المستثمرين تجاه التداعيات الاقتصادية للفيروس على المستوى العالمي.
- **السياحة والنقل:** مع الانتشار الكبير لفيروس كورونا، شهدت معدلات الرحلات الجوية تراجعًا ملحوظًا، وأغلقت العديد من المطارات في مختلف أنحاء العالم، مما أدى إلى تأثير واضح على العرض والطلب على المستوى العالمي. (بول بليك، ديفيانشي وادوا، 2021، صفحة 2).

- **على الصعيد الاقتصادي المحلي للدول، يظهر تأثير فيروس كورونا من خلال الجوانب التالية:**

- **تعطيل النشاط الاقتصادي**: يتمثل ذلك في التأثير على الإنتاج والخدمات وقطاعات المواصلات والنقل والسياحة والتسوق، مما يؤدي إلى تراجع العرض والطلب.
- **التكاليف المتعلقة بالتعامل والاحتواء**: تشمل جهود الإنقاذ والدعم والإجراءات الاحترازية للقطاعات الصحية والاقتصادية والاجتماعية، والتي تتطلب نفقات مرتفعة ومتزايدة باستمرار.
- **ضعف الثقة واليقين**: يؤدي الارتباك وعدم الوضوح إلى تقويض الثقة، مما ينعكس سلبًا على القرارات الاستثمارية، والإنفاق، وحركة السياحة (الخاطر، 2020). ينتج عن انتشار وباء فيروس كورونا حدوث صدمات تؤثر على العرض والطلب، مما يؤدي إلى شلل في حركة النشاط الاقتصادي. فإن اضطراب نشاط الأعمال تسبب في انخفاض الإنتاج، محدثًا صدمات على مستوى العرض. وفي المقابل، أدى تردد المستهلكين والشركات في الإنفاق إلى تراجع الطلب بشكل ملحوظ.

- **في جانب العرض:** تراجع عرض العمل نتيجة الظروف الصحية وتزايد الوفيات، إضافة إلى إغلاق المدارس وما ترتب عليه من غياب بعض العاملين. كما أدت إجراءات الاحتواء مثل الإغلاق والحجر الصحي إلى انخفاض استغلال الطاقة الإنتاجية. وتسببت اضطرابات سلاسل التوريد، خاصة المرتبطة

بالصين كمصدر رئيسي للمدخلات الوسيطة، في صعوبات إنتاجية وارتفاع تكاليف التشغيل. وقد أسهمت هذه العوامل مجتمعة في إحداث صدمة عرض سلبية انعكست في تراجع الإنتاج والنشاط الاقتصادي العام .

- **من جانب الطلب**: شهد الإنفاق تراجعًا حادًا نتيجة انخفاض الدخل، وتزايد الخوف وعدم اليقين، مما دفع العديد من الشركات إلى تسريح العمال. وقد كانت هذه الآثار أكثر وضوحًا في قطاعات السياحة والضيافة، كما في حالة إيطاليا، إلى جانب الخسائر الكبيرة التي تكبدتها شركات الطيران في الأسواق المالية. كما أدى تدهور ثقة المستهلكين والمؤسسات إلى تقليص الإنفاق والاستثمار، وهو ما ساهم في تفاقم إغلاق الشركات وارتفاع معدلات البطالة.. (غوبينات، 2020).

يُمكن الاستناد إلى الدول التالية (تونس، الجزائر، ليبيا) كمثال لقياس مدى تأثرها بالصدمات المتعلقة بالإمداد والطلب، خاصة فيما يتعلق بتداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد كوفيد-19.

- **صدمات على صعيد الإمداد:** تشهد دول المغرب العربي تبايناً ملحوظاً في مستوى التعرض لمخاطر الإمداد. فمن جهة، تواجه الجزائر وتونس مستويات منخفضة من هذه المخاطر، وذلك بفضل الاعتماد المحدود على المدخلات الوسيطة ورأس المال الثابت، إلى جانب انخفاض نسبة الصادرات الزراعية. ومع ذلك، تتميز تونس بحصص مرتفعة نسبياً من الصادرات الغذائية ذات القيمة العالية، التي تشمل منتجات مثل الفواكه، الخضروات، زيت الزيتون، والتمر.
- **صدمات على صعيد الطلب**: الجزائر تعاني من تعرض كبير لمخاطر متعلقة بالطلب، ويعود ذلك إلى ارتفاع متوسط إنفاق الفرد على الغذاء بشكل نسبي، إضافة إلى الاعتماد الكبير نسبياً على الواردات الغذائية. أما تونس، فتواجه مستوى مخاطر يتراوح بين المتوسط والمنخفض، بسبب اعتمادها الأقل نسبياً على المواد الغذائيةالمستوردة. (المتحدة، 2020، صفحة 13،12).

2.4. مشاكل تحديد الصرف والصدمات الخارجية

هذا يعني عمليًا وجود حالة من التعايش بين نظامين في الوقت نفسه، خاصة فيما يتعلق بنظم الصرف في الدول النامية. فتلك الدول قد تعتمد نظام التثبيت رسميًا، لكنها في الواقع تمارس التعويم بطريقة غير مباشرة عبر ربط عملاتها بعملات أخرى معومة. ونتيجة لذلك، يظهر انحراف عن السعر التعادلي المعلن، سواء كان هذا الانحراف باتجاه الارتفاع أو الانخفاض.

- **المغالاة في تحديد سعر الصرف:** يؤدي التقييم المرتفع لسعر الصرف إلى آثار اقتصادية واجتماعية غاية في الخطورة، يمكن توضيحها فيما يلي:

- ضعف الحوافز لإنتاج الصادرات وبدائل الاستيراد، لأن الصادرات سوف تفقد قدرتها على المنافسة وتصبح الواردات أرخص من إنتاج السلع المحلية، خاصة وأن الدول النامية بأمس الحاجة لتطوير وتنويع هيكل سلعها المتاجر بها؛
- ظهور سوق موازية لعملات أكثر ارتفاعا من الأسعار الرسمية، وتتوفر بذلك فرصة لإعادة بيع العملات الأجنبية في السوق السوداء بدلا من بيعها إلى البنك المركزي، كما تؤدي السوق الموازية إلى انخفاض فعلي في سعر الصرف رغم بقاء سعر الصرف المعلن على حاله؛
- اعتماد الكثير من الصناعات المحلية على الخارج في توفير مستلزمات الإنتاج، الأمر الذي يزيد من الضغوطات على ميزان المدفوعات، ويؤدي أيضا إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج مقومة بالعملة المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ومن ثم انخفاض سعر الصرف، فتزداد الهوة بين السعر الرسمي والسعر الحقيقي للعملة، وهذا ما يصور علاقة مباشرة بين اختلال اتجاهات الاستثمار واختلال تقييم العملة؛
- لا تساعد المغالاة في سعر الصرف على كبح التضخم، ذلك أن تخفيض سعر الصرف الواقع حتما فيما بعد سيسبب ضغوطا تضخمية كثيرا ما تمغي فوائد سعر الصرف المرتفع؛
- إن الانفصام بين السعر الحقيقي والسعر الفعلي لصرف العملة يمهد لظاهرة الدولرة (الخشالي، 2007، الصفحات 130-134).

تظهر آثار المغالاة في سعر الصرف تأثيراتها السلبية على عدة جوانب، من أبرزها تدهور شروط المنافسة الخارجية في السوق العالمي، وانخفاض الإنتاج المحلي وفرص العمل، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى انخفاض في قيمة العملة. وتنعكس هذه التأثيرات بشكل متفاوت بين الدول وفقًا لظروفها الاقتصادية، وطبيعة الاختلالات القائمة فيها، ومدى كفاءة سياساتها الاقتصادية.

لكن حدوث مثل هذه الآثار لا يعني أن الحل يكمن في التمسك بسعر صرف ثابت لتجنبها، إذ لم تعد طبيعة الأداء الاقتصادي الدولي تتماشى مع هذا النظام. من جهة أخرى، لا يُعتبر نظام تعويم سعر الصرف خيارًا مثاليًا للكثير من الدول، خصوصًا النامية. ولذا، يرى بعض الخبراء أن التعويم المدار هو النظام الأنسب للوضع الدولي الحالي، حيث يساهم في تجنب التغيرات غير المرغوبة في سعر الصرف وما قد ينجم عنها من انحرافات عن السعر المتوازن. ذلك أن الانحراف عن هذا السعر يشكل عائقًا أمام توافق نظام الصرف مع واقع الأداء ومستوى النشاط الاقتصادي لأي بلد معين

- ✓ **تخفيض قيمة العملة:** تلجأ الدول المختلفة إلى تخفيض القيمة الخارجية لعملاتها الوطنية كسياسة لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات أو لارتباطها بعملة رئيسية أو لإيجاد العلاقة الواقعة بين العملات الوطنية وفيما يلي توضيح ذلك:

- تحسين المركز الخارجي لميزان المدفوعات: ذلك أن تخفيض قيمة العملة يجعل من السلع الوطنية أكثر تنافسية لانخفاض أسعارها من وجهة نظر الأجانب فتزيد الصادرات كما تنخفض الواردات لارتفاع أسعارها من وجية نظر المستوردين الوطنيين؛
- إيجاد العلاقة الواقعة بين العملة الوطنية وبقية العملات من خلال القيام بتخفيض قيمة عملة البلد الذي ارتفعت فيه الأسعار؛
- الارتباط بعملة واحدة وهذا من شأنه أن يعرض العملة الوطنية المربوطة بعملة رئيسية إلى التخفيض بمجرد انخفاض هذه العملة (الجنابي، 2014، صفحة 162).

✓ **التخصص التصديري والصدمات الخارجية:**

يتأثر تذبذب النمو في الدول النامية بشكل كبير بديناميكيات النمو وحالات عدم الاستقرار الناتجة عن اقتصادات الدول المتقدمة. وبما أن هذه الدول تعتمد بشكل رئيسي على نماذج التصدير الموجهة نحو الاقتصادات الكبرى، إلى جانب اضطرارها للتعامل مع مخاطر التدفقات الحرة لرؤوس الأموال التي تؤدي إلى دورات من الانتعاش والركود، فإن اقتصاداتها تظل عرضة لتأثير الصدمات الخارجية.

حجم تلك الصدمات يتباين من دولة لأخرى تبعًا لنمط التخصص التصديري لكل دولة. ويتم قياس تأثير الصدمات التجارية الخارجية من خلال تراجع حجم الصادرات والتغير في معدلات التبادل التجاري. ويُقصد هنا بالتبادل التجاري مستوى التغير في متوسط أسعار الصادرات بالنسبة لمتوسط أسعار الواردات للدولة المعنية. (والتنمية م.، 2013، صفحة 7).

3.4. آليات التخفيف من آثار الصدمات الخارجية

يمكن تقليل تأثير الصدمات الخارجية عن طريق تنفيذ السياسات التالية:

✓ مواجهة الصدمات الخارجية يمكن أن تتم من خلال خيارين رئيسيين: التمويل أو التكيف. يتمثل التمويل عادةً في الاقتراض لتغطية انخفاض عوائد الصادرات أو ارتفاع أسعار الواردات ومدفوعات الفائدة. أما التكيف فيهدف إلى معالجة هذه التحديات عن طريق زيادة الصادرات أو تقليل الواردات.

✓ عند اختيار منهج التكيف، تقع على عاتق الحكومة مسؤولية تحديد الأسلوب الأمثل. يمكنها إما تقليل الإنفاق العام والخاص أو توجيه هذا الإنفاق نحو السلع المنتجة محليًا بدلاً من السلع الأجنبية.

✓ في إطار سياسة تحويل الإنفاق، توجد أدوات متعددة مثل خفض قيمة العملة المحلية، فرض حصص على الواردات، أو تحفيز إعادة التصدير. تهدف هذه الإجراءات إلى تقليل حجم الواردات وزيادة الصادرات، مما يسهم في تحقيق توازن اقتصادي أكثر استدامة في مواجهة الأزمات الخارجية (حنفي، 1999، صفحة 256).

5. خاتمة:

من جملة النتائج التي تم التوصل إليها ما يلي:

- ✓ يعد نظام سعر الصرف الحر المدار في الجزائر أداة مهمة لتحقيق مرونة اقتصادية في مواجهة الصدمات الخارجية خاصة المرتبطة بأسعار المحروقات، كما أن هذه المرونة تبقى محدودة بسبب ضعف تنويع الاقتصاد، إذ أن التقلبات في أسعار المحروقات لا تزال تؤثر مباشرة على مداخيل الدولة وعلى قيمة العملة؛
- ✓ يحقق هذا النظام استقرار نسبي في قيمة العملة من خلال تدخل البنك المركزي، ويعزز تنافسية المنتجات المحلية؛
- ✓ وجود سوق صرف غير رسمي قوي، يقلل من فعالية السياسة النقدية ويكرس فجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق، مما يخلق تشوهات اقتصادية ويؤثر على ثقة المتعاملين.
- ✓ يساهم نظام سعر الصرف الحر المدار في الجزائر في امتصاص جزء من الصدمات الخارجية عبر مرونة تعديل سعر الصرف، إلا أنّ فعاليته تبقى محدودة بسبب اعتماد الاقتصاد على المحروقات وضعف قدرته على التكيف مع التقلبات الخارجية.

وعليه نوصي بـ:

- ✓ تحسين الشفافية في سياسات البنك المركزي، وتعزيز احتياطات الصرف الأجنبي؛
- ✓ تحتاج السلطات النقدية والمالية إلى اتخاذ إجراءات وتدابير تهدف إلى التنبؤ بالصدمات العالمية وتقييم تأثيراتها على المدى القصير والمتوسط والطويل. وينبغي الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا المجال، مع مراعاة الترابط والتأثيرات المتبادلة بين العوامل الداخلية والخارجية؛
- ✓ تعميق سوق الصرف الرسمي وتحجيم السوق الموازي، من خلال إدخال أدوات مالية مشتقة لتحسين إدارة مخاطر سعر الصرف وزيادة سيولة السوق؛
- ✓ مراقبة التضخم المصاحب لخفض العملة، وذلك من خلال اعتماد سياسات متوازنة بين خفض سعر الصرف والتحكم في التضخم حتى لا تنعكس سلبا على المواطن.

6. قائمة المراجع:

1. All, J. B. (2015). *The great plunge in oil prices: causes, consequences and policy responses.* USA: policy research note, world bank groupe.

2. Amenc, N. (2008). *Les cours du pétrole et les spéculateurs.* Nice: EDHEC.

3. Fund., I. M. (2025, September 26). *"Algeria: 2025 Article IV Consultation-Press; Release and Staff Report", IMF Staff Country Reports 2025,* .

4. https://www.indexmundi.com/algeria. (s.d.).

5. Jeffrey, F. (1999). *No Single Currency Regime is right for all countries or all times.* International finance section, Princeton University: Essays in international finance № 215.

6. Nouriel Roubini, B. S. (Augest 2004). *The Effects Of The Recent Oil Price Shock On The U.S.and Global Economy,Working Paper Series.* Oxford: University College.

7. voisin, F. J.-P. (1994). *le système financier et monétaire international.* édition nathar.

8. اصر سعيدي. (2003). خيارات نظم سعر الصرف من المنظور التاريخي ودروس للبلدان العربية. *مجلة جسر التنمية* (العدد 23)، 66-65.

9. اضاءات مالية ومصرفية. (2011). أسعار صرف العملات. *معهد الدراسات المصرفية* (12)، 3.

10. بنك الجزائر. (الثلاثي الرابع 2024). *النشرة الاحصائية الثلاثية*. رقم 69. تم الاسترداد من https://www.bank-of-algeria.dz/stoodroa/2025/08/Bulletin-n%C2%B069-Arabe.pdf

11. بنك الجزائر. (رقم 01 سبتمبر 2007، رقم 13 ماي 2011، رقم 30 جوان 2015، رقم 42 جوان 2018). *النشرات الاحصائية الثلاثية*.

12. تحاد مصارف الكويت. (فيفيري 2015). مخاطر تراجع سعر النفط. *مجلة المصارف، السلسلة الخامسة عشر* (العدد 135)، 8-9.

13. جمال قاسم حسن. (جويلية 2015). *النفط والغاز الضخريين وأثرهما على أسواق النفط العالمية*. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.

14. رضا عبد السلام. (2010). *العلاقات الاقتصادية الدولية بين النظرية والتطبيق*. مصر: دار المكتبة العصرية.

15. سيد طه البدوي. (2010-2009). *مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية*. القاهرة: دار النهضة العربية.

16. فتحي أحمد الخولي. (1992). *اقتصاديات النفط*. جدة، السعودية: دار حافظ للنشر والتوزيع.

17. لحسن دردوري، لخضر لقليطي. (مارس, 2017). سياسة سعر الصرف في الجزائر. *مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي*(1)، 133-134.

18. محمد خليبل فياض، خالد علي الزائدي. (2009/01/20). الأزمة المالية العالمية وأثرها على أسعار النفط الخام. *حث مقدم للندوة العلمية الثالثة حول: الأزمة المالية العالمية وسوق الطاقة المنعقدة بطرابلس* (الصفحات 17-18). المنظمة العالمية للطاقة بنغاري، طرابلس: مركز بحوث العلوم الاقتصادية.

19. محمد ناظم حنفي. (1999). *مشاكل تحديد سعر الصرف وتقييم العملات*. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

20. مدحت الصادق. (1997). *النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي*. القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

21. مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية. (2013). *آفاق بناء القدرة على تحمل الصدمات الخارجية والتخفيف من آثارها في التجارة والتنمية*.

22.مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. (17-16 آفريل, 2013). آفاق بناء القدرة على تحمل الصدمات الخارجية والتخفيف من أثرها في التجارة والتنمية. 8.

23. نسيمة بن يحي. (2019-2018). *أثر الصدمات الخارجية على الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة دراسة تحليلية قياسية 2017-1980*. جامعة المدية: اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصاديةن تخصص: نقود ومالية.

24. نوازد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي. (2007). *مقدمة في المالية الدولية*. عمان: دار المناهج.

25. هيل عجمي جميل الجنابي. (2014). *التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية*. عمان: دار وائل.